

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البنوك الإسلامية بالدول العربية
**The role of the fintech in enhancing financial inclusion in islamic banks:
 Case of the Arab countries.**

فايزة شاقور جلطية¹

¹ جامعة غليزان، fayza.chakordjelthia@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2024/01/23

تاريخ القبول: 2024/01/ 19

تاريخ الاستلام: 2023/10/ 10

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى بيان دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استخدام واتاحة الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية في الدول العربية، وذلك من خلال تحليل المؤشرات العامة للشمول المالي و الاليات التي اعتمدها الدول لتطوير الخدمات المالية الإسلامية من خلال شركات التكنولوجيا المالية. وتوصلنا من خلال البحث الى أن هناك نمو سريع لنشاط المصارف بسبب ارتفاع حجم الطلب على الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة العربية، كما نجد تحسن ملحوظ في مؤشرات التمويل الإسلامي(المرابحة و المضاربة و ارتفاع أصول البنوك و ارتفاع في حجم التمويل بالإيجار)، و الخدمات المرتبطة بابتكارات التكنولوجيا المالية خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي مقابل تباطؤ في الاستخدام في كل من الجزائر و السودان و موريتانيا و العراق و اليمن ، حيث ما يزال مجال استخدام التكنولوجيا المالية في تطوير واتاحة الخدمات المالية الإسلامية يواجه تحديات تخص البنية التحتية، و عي الافراد و القيود التنظيمية .

كلمات مفتاحية: بنوك الإسلامية، شمول مالي، تكنولوجيا المالية، تمويل، شركات التكنولوجيا المالية.

تصنيفات JEL : G21 ، O10 ، O30

Abstract:

The research aims to demonstrate the role of financial technology in enhancing the use and availability of islamic financial services in Arab countries, through analyzing financial inclusion indicators and the mechanisms adopted by countries to develop islamic financial services through the Fintech companies.

The research reached a set of results : first, there was a rapid growth of the banking activity and a high demand for islamic financial services in the region, secondly, a noticeable improvement in islamic finance indicators (murabaha, modaraba, an increase in the volume of rental financing) and services related to financial technology innovations, specially in the Gulf Cooperation Council Countries , on the other hand, there is a slowdown in usage in Algeria, Sudan, Mauritania, Iraq and Yemen. The use of fintech in developing and providing islamic financial services still faces challenges related to infrastructure, individuals' awareness and regulatory restrictions.

Keywords: Islamic banks, Financial inclusion, Fintech, Financement , Fintech companies

JEL Classification Codes: G21,O10, O30

المؤلف المرسل: فايزة شاقور جلطية، الإيميل: fayza.chakordjelthia@univ-relizane.dz

1. مقدمة:

تسارع نمو الصيرفة الإسلامية في العقود الأخيرة، وقد كان حجم الطلب على مختلف المنتجات المالية الإسلامية عاملاً محددًا هامًا في توسع وتطوير الخدمات المالية الإسلامية، من أجل ذلك تسعى السلطات النقدية من خلال مختلف الاستراتيجيات الوطنية إلى استغلال ميزة الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، أي تمكين مختلف فئات الأفراد من الحصول على الخدمات والمنتجات المالية بسرعة وبتكاليف.

تساهم التكنولوجيا المالية حاليًا في تسريع تطور الخدمات المالية، وإتاحة منتجات تخص التمويل لفئات أوسع، حيث تؤكد تجارب القطاع المصرفي التقليدي في العالم على الأهمية البارزة لاستخدام التكنولوجيا في مجال التمويل المصغر والمدفوعات والتحويلات النقدية، ما ينعكس إيجابًا على مؤشرات الشمول المالي وإتاحة مختلف الخدمات للمهمشين ماليًا خاصة في الدول النامية والدول العربية.

بناءً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف الإسلامية في

الدول العربية؟

فرضيات البحث:

- اعتماد التكنولوجيا المالية لدى المصارف الإسلامية من شأنه تعزيز الشمول المالي من خلال خفض تكاليف المعاملات وبالتالي سهولة الولوج إلى الخدمات المالية الإسلامية.
- تساعد البنية التحتية للاتصالات في الدول العربية المصارف الإسلامية على تعزيز الشمول المالي باستخدام مزايا التكنولوجيا المالية.

أهداف البحث:

يهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- معرفة طبيعة عمل المصارف الإسلامية وخصائص مختلف الخدمات والمنتجات التي تقدمها،
- تحليل واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية العربية،
- العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المالية وتحقيق الشمول المالي على مستوى المصارف الإسلامية في الدول العربية.

منهجية البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف المتغيرات الخاصة بالدراسة، أي التكنولوجيا المالية والشمول المالي والصيرفة الإسلامية، وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات باستخدام البيانات المتوفرة.

الدراسات السابقة:

- دراسة لجمال الجويني و عبد الكريم قندوز بعنوان: " أثر لتمويل إسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية" (2021)، حيث حاولت الدراسة قياس استجابة الشمول المالي للتطورات في التمويل الإسلامي في ستة عشر دولة عربية خلال الفترة 2011_2019، وذلك باستخدام منهجية قياسية تستند إلى نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. توصلت الدراسة إلى أن مؤشر الشمول المالي المقاس بأجهزة الصراف الآلي يستجيب طرديًا للتغيرات في التمويل الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال فترة الدراسة، كما أن التمويل الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لا يؤثران على مؤشر الشمول المالي المقاس بالفروع البنكية.
- دراسة لفاطمة الزهراء سبع بعنوان " واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية " (2021)، الدراسة نشرتها مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، قامت الدراسة بتحليل واقع التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتحديد أهم نتائج تطبيق المصارف لتقنيات التكنولوجيا المالية. توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تفتح آفاقًا جديدة في منتجات التمويل الإسلامي وتوسع نشاطها على غرار المصارف التقليدية.

- دراسة لـ رشود حسن و اخرون، (2020)، بعنوان " التكنولوجيا المالية و التمويل الإسلامي : الاطار النظري و الدراسات، الدراسة نشرتها مجلة International Journal of Islamic Economics and Finance– IJEF ، الدراسة تعرضت للعلاقة بين التكنولوجيا المالية و التمويل الإسلامي من خلال التعرض لحوالي أربعين دراسة و خلصت الى ان تطبيق التكنولوجيا المالية يواجه بعض التحديات من ناحية الشفافية و المحاسبة ، في الأخير عرضت الدراسة حلولاً و افاقاً للبحث حول الموضوع .

2. مفاهيم عن الصيرفة الإسلامية، التكنولوجيا المالية و الشمول المالي

1.2 طبيعة الصيرفة الإسلامية :

يعرف البنك الإسلامي على انه مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال و المدخرات من كل من لا يرغب في التعامل في الربا ثم العمل على توظيف هذه الأموال في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة و أيضاً توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية و يحقق التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية (إلهام السيد صابر، ص 5807).

عرفتها اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية كالتالي: بانها تلك المصارف او المؤسسات التي ينص قانون انشائها و نظامها الأساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة، و على عدم التعامل بالفائدة اخذا و عطاءً.(فاطمة الزهراء سبع، 2021، ص 259).

تختلف نشاطات البنوك الإسلامية عن التقليدية من حيث عدم تحديد سعر الفائدة مسبقاً ، حيث يتمثل عملها في المساهمة في الاستثمارات ، المشاركة في أرباح المشاريع و الحصول على العمولات مقابل الخدمات ، أي ان هذه البنوك تقبل ودائع العملاء دون التزام بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم، كما ان البنك الإسلامي باستخدام ما لديه من أموال في أنشطة استثمارية او تجارية لا يتقاضى أي فائدة و انما يتم ذلك على أساس المشاركة في الأرباح و الخسائر من ناحية ، و من ناحية أخرى يجب ان تكون تلك المشاريع حلالاً و ان لا تكون غير نافلة اجتماعياً او أخلاقياً.

تشكل الودائع بمختلف أنواعها المصدر الرئيسي لدى البنوك الإسلامية، و تكون هذه الودائع على شكل ودائع لغايات تسيير اعمال، هي خالية من المخاطر و ودائع الاستثمار، حيث يتحقق على الثانية عوائد. اما استخدامات البنوك الإسلامية فلها عدة أوجه، منها ما يقوم على الموجودات و هي المرابحة او السلم و الاستصناع و التي تقوم على بيع و شراء الموجودات و الاجارة التي تقوم على بيع منافع هذه الموجودات، او تقوم على المشاركة في الأرباح مثل المشاركة و المضاربة او على الصكوك أي الأوراق المالية و المحافظ و الصناديق الاستثمارية (إبراهيم الكراسنة، 2013، ص 8).

2.2 التكنولوجيا المالية و الشمول المالي

أولاً: مفاهيم عن التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية هي تلك المنتجات و الخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بانها اسرع و ارخص و اسهل و يمكن لعدد اكبر من الافراد الوصول اليها، ان الشركات الناشئة هي المطور الأساسي لهذه الخدمات لذلك تسعى للتعاون مع مقدمي الخدمات المالية القائمين (عبد الله المزيري و اخرون، 2022، ص 7) .

تمس التكنولوجيا المالية العديد من الخدمات المالية، من خلال منصات التمويل الجماعية و منصات اقراض و سيطرة، بيع قروض من نظير لآخر، خدمات الوساطة و الاستثمار المقدمة من خلال منصات التداول الاجتماعي. تمنح هاته المنصات فرصاً للحصول على راس المال خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي لا تستطيع الحصول على القروض البنكية، كما تمتلك نماذج الإقراض مزايا التكلفة مقارنة بالبنوك، حيث يمكن لأصحاب المشاريع ان يرفعوا تمويل راس المال دون إجراءات و تكاليف الطرح الاولي الذي يتطلب اعداد نشرة من خلال منصات الإقراض و التمويل الجماعي، إضافة الى مزايا

التحريك الذاتي (حيث يعمل نظام الإقراض من نظير لآخر و التمويل الجماعي من خلال نظام مفتوح يحركه السوق).(تقرير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ص 3).

تمثل التكنولوجيا المالية احدى القنوات الهامة في خدمة المستفيدين من خلال مختلف المنتجات المالية الحديثة، من خلال تقديم تقنيات للمصارف في التمويل وتحليل البيانات و القوائم المالية و المدفوعات و إدارة الزبائن لأموالهم، و ذلك بتكاليف منخفضة و بسرعة مناسبة، توصلت بعض الدراسات الى ان التكنولوجيا المالية لها أهمية بالغة و متنامية في مجالات الصيرفة من خلال : (مصطفى سلام عبد الرضا، 2019، ص 3)

- تغطية مجموعة كبيرة من الخدمات المالية مثل عمليات التمويل الجماعي، و الدفع عبر الهاتف و التحويلات المالية الدولية و أدوات إدارة المحافظ الاستثمارية ، كما تعمل على تغيير هيكل الخدمات المالية بشكل عام و اليات تقديم هذه الخدمات بما يجعل العمليات اقل تكلفة و امانا و اكثر سرعة.

- تساعد على تحسين جودة و نوعية الخدمات المالية ، مما يساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات المالية و الشركات الناشئة.

- من المزايا الأساسية للتكنولوجيا المالية إمكانية اتاحة التمويل للفئات المهمشة مثل النساء و الأقليات. و مساعدة الاقتصادات على التعافي من الصدمات و التي تتعلق بالنزاهة و الاستقرار المالي، حماية المستهلكين و المستثمرين و خصوصية البيانات.

تمس التكنولوجيا المالية مجموعة من الأنشطة أهمها قطاع المدفوعات و قطاع التمويل الشخصي و قطاع الإقراض، و يمكن استعمال التكنولوجيا المالية في هذه الأنشطة الى تقليل التكلفة و ضمان حد اعلى من الخصوصية، كما لها تعتبر اسرع من الخدمات العادية و اكثر انتشارا، و بهذا فهي تسمح بإجراء مقارنة بين مختلف الخدمات المالية المقدمة من طرف المصارف .

ان الابتكار القائم على التكنولوجيا في مجال الخدمات المالية يتطلب مجموعة من العوامل، نلخصها في الاتي:

- البنية التحتية : يحتاج تفعيل الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية أنظمة دفع سريعة و هوية رقمية و منصات تبادل البيانات ، و ذلك من اجل مساندة نواتج السوق ، و تعد توفير البيئة التحتية من التحديات التي تواجهها الدول النامية من اجل تسهيل وصول الافراد الى العمليات المالية بسهولة و عن بعد ، ان توفر البنية التحتية المالية سيتيح أيضا نمو البنوك الرقمية.

- وجود بنوك كبيرة و شركات للتكنولوجيا المالية : ان مسالة ثقة المستهلكين هامة في هذه التعاملات لذا فان و من اجل رفع احجام التعامل لابد من توفير نسيج من الشركات الكبرى و البنوك ذات الثقة و التي تستقبل الشركات الصغيرة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية و التي عليها الحصول على تراخيص مصرفية، من شان التكنولوجيا المالية في هذه الحالة إزالة الفروقات بين الفرد و الوسيط المالي مما يمكن العملاء من التفاعل بشكل مباشر، و توفر منصات مفتوحة المصدر سهلة الاستخدام ، بالتالي تحفيز الابتكار و اتاحة خدمات مالية جديدة و دعم الشمول المالي بشكل واضح .

- وجود سياسات مشجعة للتكنولوجيا المالية: يتعلق الامر هنا بهدف السياسات فيما يخص دفع الابتكار المالي و تعزيز الشمول المالي و لكن مع تخفيف المخاطر المرتبطة بالاستقرار المالي و النزاهة المالية ، و المخاطر الالكترونية و التشغيلية ، حماية بيانات المستهلكين و المنافسة العادلة ، سوء استخدام النفوذ السوقي . كما على السياسات وضع الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية كاستجابة لتطورات منظومة التكنولوجيا المالية.

- إمكانية استخدام البنوك المركزية للعملة الرقمية.

ثانيا: مفهوم الشمول المالي

يقصد بالشمول المالي اتاحة جميع الخدمات المالية لجميع الافراد بسهولة و بسرعة و بأسعار معقولة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية و الاستدامة (حنان الطيب، 2020، ص 5).

يتيح الشمول المالي فرصاً أكبر للأسر والأفراد لإدارة الأموال بشكل سليم، كما يفتح فرصاً للاستثمار ومواجهة الصدمات المالية و بالتالي تحقيق نمو اقتصادي. حيث يعتبر وصول الأفراد المهمشة للخدمات المالية الرسمية من أهم أهداف السياسات الوطنية والدولية.

يمكن قياس مستويات الشمول المالي من خلال معرفة مستويات استخدام الحسابات المصرفية وحسابات الادخار، الاقتراض وحجم المدفوعات، واستعمالها من قبل الأفراد البالغين بالنسبة لإجمالي الأفراد في دولة ما، كما تعد الجودة وطريقة الاستخدام والولوج مهمة في قياس الشمول المالي، أي مدى استعمال الأفراد البالغين لوسائل رقمية وعصرية للاستفادة من مختلف الخدمات المالية.

يتكون الشمول المالي من عدة أبعاد أهمها: استخدام الحسابات المصرفية، الادخار، الاقتراض، المدفوعات، التأمين، (جلال الدين بن رجب، 2018، ص 3).

3. التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في المصارف الإسلامية العربية

3.1 تحليل واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية العربية:

ازداد عمل المصارف الإسلامية في الدول العربية، حيث ارتفعت الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى 1,509 مليار دولار في 2017، بمعدل نمو سنوي بلغ 12 بالمائة، ما يعكس أهمية استغلال الصيرفة الإسلامية في تعزيز توفير الخدمات المالية لجميع الفئات. (رامي يوسف عبيد، 2019، ص 3). ويبلغ متوسط الدول العربية في مؤشر استخدام الحسابات البنكية للبالغين 12 بالمائة، (حبيب عطية، 2020، ص 15)، للإشارة تحسنت مؤشرات الشمول المالي على مستوى الدول النامية من 2014 إلى 2021، حيث ازدادت نسبة البالغين الذين يسدون مدفوعات رقمية أو يستلمونها إلى 57 بالمائة، أما في البلدان مرتفعة الدخل فإن النسبة تكاد تكون شاملة (بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، 2021). أما على مستوى الدول العربية فإن 72 بالمائة من البالغين لا تتوفر لهم الخدمات المالية الرسمية، و 5 بالمائة من البالغين بدون اعتبار دول مجلس التعاون الخليجي تلجأ إلى الاقتراض من القنوات الرسمية (جلال الدين بن رجب، 2018، ص 5).

جدول 01: ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي

ترتيب الدول حسب: نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية	ترتيب الدول حسب: نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية
1	2	3	الامارات العربية المتحدة
2	1	1	البحرين
3	3	4	الكويت
4	5	6	المملكة العربية السعودية
5	6	13	الجزائر
6	4	2	لبنان
7	8	7	تونس
8	12	5	الأردن
9	10	10	فلسطين
10	7	8	موريتانيا
11	9	11	السودان
12	11	9	مصر
13	13	12	العراق
14	14	14	اليمن

المصدر: جلال الدين رجب، (2018)، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي و تقدير العلاقة بين الشمول المالي و النتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

الملاحظ من بيانات الجدول أعلاه ان احسن الدول أداءا ضمن مؤشرات الشمول المالي هي احسن الدول من حيث البنية التحتية في الاتصالات و الفروع البنكية، الدول العربية الأقل أداءا هي الدول التي مرت بحالة من عدم الاستقرار السياسي و الأمني.

من اجل تعزيز الشمول المالي اعتمدت الدول العربية مجموعة من الإجراءات الهامة و التي تخص المصارف الإسلامية، نلخصها في الاتي (رامي يوسف عبيد، 2019، ص 14):

- تأسيس صندوق الوقف في البحرين، الذي يهدف الى تمويل البحوث والتدريب، وانشاء شركات التكافل وشركات استثمار إسلامية وشركات تمويل متناهي الصغر، كما أسست المملكة صندوق تمكين لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة،

- في تونس يعمل قانون عدد 48 لسنة 2016 على تنظيم الصيرفة الإسلامية وإمكانية تقديم نوافذ لخدمات التمويل الإسلامي كما يقترح خفض العمولات على الخدمات التي تستهدف الشرائح المتكونة من محدودي الدخل والذيم لم يتسنى لهم الادماج في الدورة الاقتصادية. في عمان الزم البنك المركزي العماني النوافذ الإسلامية على تخصيص نسبة لا تقل عن 5 بالمئة من محفظتها التمويلية لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تخفيض متطلبات الضمانات و تكلفة الإقراض وتوسيع خدمات الهاتف المحمول.

- في السعودية تخرص السلطات على تطوير الخدمات المالية الإسلامية منذ عقود، من خلال اطلاق برامج التدريب المتخصصة، إضافة الى دعم التمويل المقدم للمصارف الإسلامية من قبل مؤسسة النقد العربي السعودية. اما في العراق و الكويت فان البنوك المركزية قد وضعت خططا استراتيجية للفترات من 2016-2020 لتعزيز الخدمات المالية الإسلامية و تمويل المؤسسات الصغيرة و أيضا الاستفادة من مبالغ صناديق الزكاة .

- كذلك الحال في باقي الدول العربية ، ففي فلسطين و ليبيا و لبنان و المغرب فان نصوصها القانونية تنص صراحة على تطوير المنتجات و الخدمات المالية الإسلامية ، و كذلك العمل على زيادة وعي و معرفة الافراد بمختلف الخدمات المالية التي تقدمها هذه البنوك.

اما فيما يخص توزيع ارصدة حسابات الادخار و الاستثمار لدى البنوك الإسلامية، فان الحصة الأكبر من نصيب حسابات التوفير و الحسابات الجارية غير الربحية، اذ بلغت حوالي 47,5 مليار دولار في نهاية 2017، و المرتبة الثانية لحسابات الاستثمار (المضاربة) ، حيث بلغت الأرصدة 31,4 مليار دولار في 2017 و ذلك كنسبة من اجمالي ارصدة حسابات البنوك الإسلامية ، الملاحظ ان رصيد حسابات الادخار ينمو بمعدل اكبر على مستوى المصارف الإسلامية .

فيما يخص العمليات الأخرى فان اكبر العمليات المصرفية خصت عمليات المربحة و البيع المؤجل، تليه عقود التأجير التمويل. فيما يخص توزيع حسابات الودائع لدى البنوك التي تقدم خدمات مالية من خلال نوافذ متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، فقد بلغ حجمها حوالي 27,5 مليار دولار نهاية 2017 .

في دراسة لصندوق النقد العربي حول اثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية، فان الشمول المالي المقاس بأجهزة الصراف الآلي يستجيب للتغيرات في مؤشر التطور المالي الإسلامي و الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص، و نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الدول العربية ، للإشارة فان الدراسة تناولت ستة عشر دولة عربية و قد كانت النتائج حسب الدول كالاتي: (جمال الجويني و عبد الكريم قندوز، 2021، ص 13-23)

- لدى الدول الخليجية : السعودية و الكويت و الامارات و قطر مستويات اعلى من أجهزة الصراف الآلي ، فيما سجلت موريتانيا و الجزائر و السودان و ليبيا و العراق اقل متوسط .

- هناك تفاوت في متوسط الفروع البنكية ، حيث تتميز تونس و لبنان و المغرب بأعلى المستويات مقارنة بباقي الدول العربية ، اما الدول التي تعاني من ضعف واضح في الفروع البنكية فقد كانت الجزائر و العراق و مصر و السودان .

- فيما يخص تطور العمليات المالية الإسلامية فان الدول: الأردن، الامارات، السعودية، عمان، قطر و الكويت تهتمين على قطاع التمويل الإسلامي مقارنة بباقي الدول العربية ،
- تظهر الدراسة تفاوتاً كبيراً من حيث الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي.

2.3 اثر تطبيق التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية الإسلامية في الدول العربية:

قد تضيف ابتكارات التكنولوجيا المالية 150 مليون زبون للمصارف الإسلامية، وتوسيع نطاق عملها عبر الأسواق وبالتالي زيادة كبيرة في عدد العملاء في الأسواق الجديدة. يبلغ عدد المنصات التكنولوجية المالية الإسلامية 120 منصة مقابل أكثر من 2000 منصة للمالية التقليدية (محمد زياد النجدوي، 2023، ص172) ، اهم المجالات المعتمدة من قبل المصارف الإسلامية هي خدمات الدفع الالكتروني و تطبيق الموبايل بانك، الخدمات المصرفية المفتوحة و من ثم التعليم الالي و البيانات الكبيرة . نعرض في الاتي اهم منصات التكنولوجيا المالية الإسلامية:

- منصة الاستثمار لـ LIWAA: قامت المنصة بعرض 1,6 مليون دولار في الأردن وحدها . تقوم المنصة بدعم المشاريع الصغيرة بمبالغ حتى 100 الف دولار، امتدت اعمالها الى مصر و بذلك بلغ اقراضها 78 مليون دولار حتى 2022 ، تسعى المنصة الى زيادة الإقراض باستخدام معدل الربح ، كما يقدم تمويلات أخرى مثل المرابحة للشركات الصغيرة والمتوسطة .
- منصة بيهيف BEEHIVE: هي اول شبكة الكترونية تضم المستثمرين المباشرين في شمال افريقيا والشرق الأوسط ، تستخدم المنصة التكنولوجيا المالية الرقمية من اجل تقليل التكاليف و الغاء التعقيدات في عمليات التمويل الموجهة الى الشركات الصغيرة والمتوسطة .

- منصة المرابحة المبتكرة للتمويل الإسلامي ناسداك دبي: تم تأسيسها من قبل ناسداك دبي بالتعاون مع الامارات الإسلامية للوساطة المالية، تهدف الى تطوير معاملات التمويل الإسلامي موجه لعملاء التجزئة والشركات ، تقدم حلولاً في مجال المالية .

- منصة ايفين البحرين IFIN: تساهم هذه المنصة في إيجاد حلول للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال خفض التكاليف وتسهيل الإجراءات وزيادة كفاءتها.

- منصة FINTERRA للوقف: مقرها في جنيف تهدف الى ادخال التكنولوجيا في الوقف من خلال البلوكتشين للاستفادة من الأصول الغير مستغلة في جميع انحاء العالم الإسلامي .

- المنصة الالكترونية الإسلامية المدعومة بالذهب DINAR -a: انشأت المنصة لحاجة التمويل الإسلامي الى أصول مادية حقيقية ، وللابتعاد عن العملات الرقمية المشفرة لأنها تتعارض مع الشريعة الإسلامية ، لذلك تم إنشاء عملة رقمية مدعومة بالذهب لأنه أكثر استقراراً ، تعتبر هذه المنصة تطوراً في مجال المالية الإسلامية يمكنها من التوسع في كافة مناطق العالم وليس الدول العربية فقط.

جدول 01 : عدد شركات التكنولوجيا المالي في الدول العربية بعد 2013

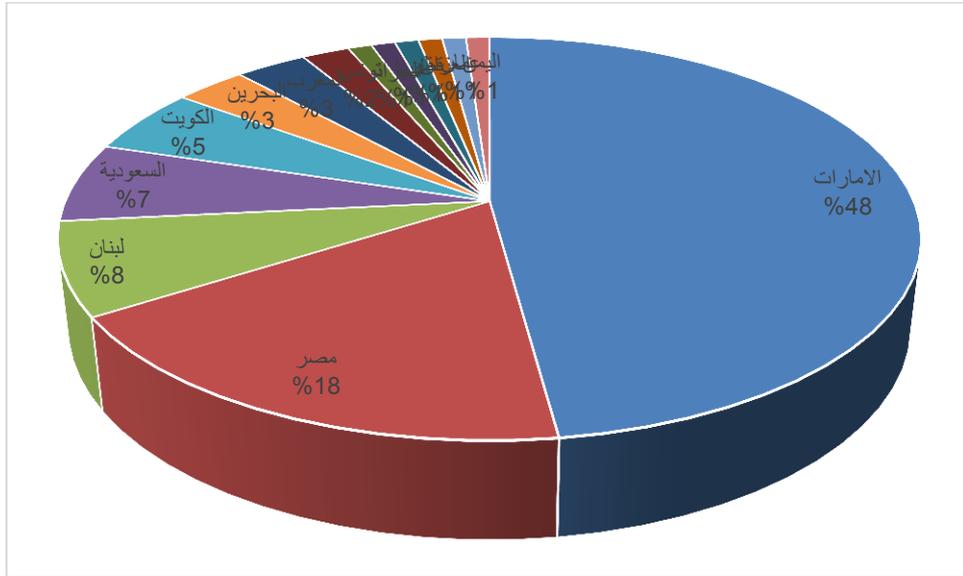
الفترة	عدد شركات التكنولوجيا المالية
قبل 2013	31
2013	44
2014	67
2015	104
2016	153
2017	245
2018	310
2020	465 ❖

المصدر: محمد زياد النجداوي و غسان سالم طيب،(2023)، التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية واقع و تحديات، ص 173.

❖ : توقعات اتحاد المصارف العربية.

اما بالنسبة لعدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية وصل الى 310 شركة موزعة جغرافيا كالآتي:

الشكل 01: توزيع شركات التكنولوجيا المالية على مستوى الدول العربية



المصدر: محمد زياد سليمان النجداوي و غسان سالم طيب،(2023)، التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية واقع و تحديات، ص 174.

أتاح استعمال التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية العربية العديد من المزايا منها:

- سرعة انجاز العمليات المصرفية في دول الخليج (الامارات، البحرين، السعودية) خاصة فيما يخص المعاملات الدولية وخدمات الدفع و تحويل الأموال (فاطمة الزهراء سبع، 2021، ص 264) ،

- متابعة مسار العمليات و خفض المخاطر المتعلقة بأمان المعاملات، إضافة الى تحسين الرقابة الشرعية من خلال الشفافية المتحققة،
 - ارتفاع عدد العملاء المحتملين ، و الذي يمكن الوصول اليهم عبر الهاتف المحمول في المناطق النائية، إضافة الى توفير المنتجات التمويلية اللازمة للشركات الصغيرة و المتوسطة.
 - زيادة استخدام التجارة الالكترونية من خلال زيادة استخدام الأساليب الحديثة للدفع .
 - تحسين الخدمات المالية و تخفيض التكاليف و تسريع الوصول الى المستهلكين.
 - ارتفاع التوجه الى خدمات التكنولوجيا المالية في الامارات العربية ، حيث يتجه 76 بالمئة من العملاء الى شركات التكنولوجيا المالية ، في حين تبدي 83 بالمئة من الشركات في نفس الدولة استعدادها للتعامل بالتكنولوجيا المالية بدلا من الخدمات التقليدية.
 - هناك انتشار سريع في خدمات الانترنت و الدفع الالكتروني، حيث يبلغ معدل انتشار الانترنت في مجلس التعاون الخليجي 94 بالمئة. سجلت الجزائر اكبر عدد من معاملات الدفع الالكتروني السنوية خلال 2019 ب 63,4 مليون معاملة، تلها البحرين و ليبيا ثم العراق و السعودية (صندوق النقد العربي، 2020، ص 29). كما تجدر الإشارة الى ان عدد المنافذ التي تدعم الدفع الالكتروني التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية هي 178 الف منفذ.
 - تلجأ العديد من البنوك في الدول العربية الى تطوير نظامها المالي، و ذلك باستخدام نوافذ مصرفية الكترونية، فمن خلال التطبيقات الذكية يمكن القيام بالعمليات المصرفية دون الرجوع الى الفروع و هذا ما ساعد في تحقيق الشمول المالي ، كون ان العديد من الأشخاص لا يملكون حسابات بنكية لكن يمكنهم امتلاك حسابات الكترونية .
 - وتوصلت دراسة حول التحول الرقمي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن الى ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكنولوجيا الرقمية في البنوك الإسلامية و الميزة التنافسية و المخاطر و الكفاءة التشغيلية (محمد زياد سليمان النجداوي و اخرون، 2023، ص 160)
 - اعتماد المصارف الإسلامية على مزايا التكنولوجيا المالية تسبب في زيادة محسوسة في حجم و تكلفة الخدمات المالية المقدمة ، غير ان استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية ما يزال امام تحديات كبرى نلخصها في الاتي :
 - غياب الوعي المالي لدى شريحة كبرى من الافراد في الدول العربية، و حتى تتمكن المؤسسات المصرفية الإسلامية من تقديم خدمات بسرعة اكبر و بتكاليف اقل ، على السياسات تحفيز استخدام الافراد للبنى التحتية الخاصة بالانترنت و الاتصالات ،
 - مشاكل تخص البنية التحتية الملائمة في كثير من الدول العربية .
 - هناك ضعف في الاهتمام بالشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية ،
 - التأخر في إيجاد حلول شرعية للتعاملات المالية التي تقترحها التكنولوجيا المالية .
- إضافة الى ذلك يوجد تحديات أخرى تعترض عمل شركات التكنولوجيا المالية فمثلا:
- تواجه هذه الشركات في الأردن تحدي يتعلق بالحاجة الى تعزيز الخبرات و القدرات في مجال المعلومات و الهجمات الالكترونية التي تستهدف خدمات الدفع الالكتروني، أما في الامارات فان الشركات تواجه مشاكل تخص التعرف على العميل بشكل مادي ووثائق مادية ، و أنظمة و متطلبات الترخيص (متطلبات راس المال و نسبة الملكية) و عدم وجود تنظيم شمولي في المنطقة (صندوق النقد العربي، 2020، ص 26).
 - في البحرين هناك مشاكل تخص صعوبة فهم بعض الافراد لاستخدام تطبيقات الدفع الالكتروني ، و خو الحال تقريبا في الجزائر حيث هناك تباطؤ في استعمال التقنيات الحديثة في ميدان الدفع الالكتروني.

- في الكويت هناك بعض التشريعات التي تحتاج الى تطوير لتسهيل عمل تلك الشركات، وكذلك الحال في المغرب اين تشكل بعض المتطلبات عبئا على التقنيات المالية الحديثة والتي لا تملك بطبيعتها مصادر التمويل الكافية بما في ذلك الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والامتثال للشروط التنظيمية علاوة عن التحديات التي تتعلق بالضرائب .

4. تحليل النتائج:

توصل في هذا البحث الى مجموعة من النتائج ، نعرضها كالآتي :

- دفع ازدياد الطلب على الخدمات المالية الإسلامية الى اعتماد المزيد من الإجراءات والاسراتيجيات التي تهدف الى تشجيع التمويل الإسلامي في الدول العربية .
- هناك اعتماد واضح على اليات التمويل الإسلامي من اجل تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، ويتضح ذلك من خلال حجم الخدمات المقدمة وحجم الأصول الخاصة بالمؤسسات المصرفية الإسلامية في الدول العربية .
- تعد كل من الامارات العربية المتحدة ، السعودية و الكويت من الدول العربية الرائدة إقليميا فيما يخص مؤشرات الشمول المالي وكذا الاعتماد على التكنولوجيا المالية من اجل دعم النشاط التمويلي لمختلف الأطراف .
- ساهمت التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، وذلك من خلال إمكانية اجراء عمليات مالية دون الحاجة الى الاتصال بالفروع البنكية او امتلاك حسابات مصرفية ، وذلك من خلال النوافذ المصرفية الالكترونية ، وتطوير البرامج والتطبيقات الذكية التي تسمح بالقيام بالعديد من العمليات المصرفية باستخدام الانترنت والهواتف المحمولة ، كما اصبح من السهل انشاء محافظ الكترونية دون اللجوء الى المصارف ، ما ساهم في تخفيف العبء المالي على العملاء .و عليه فان الفرضية الأولى للدراسة والتي تشير الى الدور الإيجابي للتكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي على مستوى المصارف الإسلامية صحيحة .
- عدد شركات التكنولوجيا المالية ما يزال محدودا في الكثير من الدول العربية وهو ما يضع تحديات امام تعزيز الشمول المالي في هذه الدول.
- بناء على ما سبق فإننا لا نعتبر الفرضية الثانية المتعلقة بالبنية التحتية للتكنولوجيا المالية صحيحة تماما، اذ باستثناء عدد من دول الخليج العربي تعتبر البنية التحتية الملائمة لتطوير التكنولوجيا المالية ضعيفة وتحتاج الى مزيد من التطوير.

5. خاتمة:

ساهمت المبادئ التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية الى توجه فئات مهمشة ماليا الى هذا النوع من الخدمات المصرفية، و يخص الامر الفئات المهمشة اختياريا والتي لا تملك حسابات بنكية في المصارف التقليدية لأسباب دينية، و الفئة المهمشة اجبارا وهي الفئات التي تعتبر ان تكلفة المعاملات المصرفية التقليدية عالية ولا تناسب دخولها، و عليه فان تعزيز الشمول المالي عن طريق اليات التمويل الإسلامي يعتبر بديلا هاما خاصة في الدول العربية.

ان تعزيز الحصول على الخدمات المالية الإسلامية سيكون انعكاسا لتطور حجم هذه المؤسسات، حيث ينمو القطاع المصرفي الإسلامي بشكل واضح وكبير خاصة في الدول العربية، ما يتيح له التوسع في عمليات التمويل للأفراد وللشركات الصغرى والمتوسطة ، اعتماد التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي مكن المؤسسات المصرفية الإسلامية من توسيع الأسواق و حجم العملاء ، كما استفاد من انخفاض التكاليف والسرعة في المعاملات للدخول في عرض خدمات جديدة . تمكنت دول عربية مثل الامارات العربية والسعودية والكويت من تحقيق أداء افضل فيما يخص مؤشرات الشمول المالي بالاعتماد على ابتكارات التكنولوجيا المالية و فتح المجال امام الشركات العاملة في المجال. فيما يعتبر أداء دول عربية أخرى كالجائر،

السودان، العراق، ليبيا ، المغرب متواضعا خاصة فيما يخص توفير البنية التحتية الملائمة التي تمكن من استغلال المنتجات المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في هذه المناطق.

حسب ما تقدم يمكن عرض المقترحات التالية :

- لا بد من العمل المشترك لتطوير البنية التحتية في الدول العربية و ذلك من اجل الإسراع في الاستفادة من ابتكارات التكنولوجيا المالية والأثر الذي يمكن ان تحدثه على الافراد المهمشين ماليا.
- يجب على المصارف الإسلامية الارتكاز على عامل التكنولوجيا حتى تكون قادرة على المنافسة في مجال الخدمات المالية وكذا في مجال التكنولوجيا المالية.
- تشجيع البحث العلمي و مخابر البحث في المجال ، من خلال التركيز على التعليم و التوعية .

6. قائمة المراجع:

- (1) عبد الله المزيري و اخرون، (2020)، تقرير التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا.
- (2) المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ملخص تنفيذي عن تقرير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).
- (3) مصطفى سلام عبد الرضا، حيدر محمد كريم و سنان عبد الله حرجان، (2019)، التكنولوجيا المالية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري و التجارة العراقي ، مجلة جامعة جهمان-أربيل للعلوم الإنسانية و الاجتماعية.
- (4) حنان الطيب، (2020)، الشمول المالي، صندوق النقد العربي.
- (5) امي يوسف عبيد، (2019)، اثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي.
- (6) إبراهيم الكراسنة، (2013)، البنوك الإسلامية الاطار المفاهيمي و التحديات ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، رقم 24.
- (7) الهام سيد صابر مصطفى، معوقات نشاط المصارف الإسلامية و علاجها دراسة تحليلية، مجلة الدراسات العربية كلية دارالعلوم جامعة المنيا.
- (8) صندوق النقد العربي، (2020)، الإصدار الأول لتقرير مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، التقنيات المالية الحديثة في مجال الدفع الالكتروني في قطاع التجزئة، متاح على الموقع: <http://www.amf.org.ae> تاريخ الاطلاع : 14جويلية. 2023.
- (9) الجويني جمال و قندوز عبد الكريم، (2021)، اثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية ، صندوق النقد العربي.
- (10) محمد زياد النجداي و غسان سالم عطية ، (2023)، التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية واقع و تحديات، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 43، متاح على الموقع: <http://doi.org/10.33193/>
- (11) حبيب عطية، الشمول المالي في عصر العولمة المرتكزة على التقنيات: المدفوعات الصغيرة العابرة للحدود و افاقها في الدول العربية ، (2020) صندوق النقد العربي ، متاح على الموقع الالكتروني : www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع: 1-2023_4
- 12) Rashedul Hasan et al,(2020) , Fintech and Islamic Finance :Literature Review and Research Agenda, International Journal of Islamic Economics and Finance, vol1(2), pg 75-94 , <https://doi.org/10.18196/ijief.2122>